

### التطورات في مجال النفط والطاقة

#### نظرة عامة

شهد عام 2009 استمرار اتساع وتعمق الأزمة المالية العالمية، التي امتدت آثارها لتشمل كافة أنشطة الاقتصاد الحقيقي في دول العالم المختلفة. ولم تكن صناعة النفط بمنأى عن التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي التي انعكست، وبشكل جلي، على الطلب العالمي على النفط ومستويات المخزون النفطي والأسعار وقيمة الصادرات النفطية في العديد من الدول العربية. كما انعكست هذه الأزمة على جانب الاستثمار في مشاريع الطاقة المختلفة الرامية إلى رفع القدرات الإنتاجية لعدد من الدول العربية لمقابلة الطلب العالمي المتزايد على النفط على المدى الطويل.

ورغم أجواء التفاؤل وظهور بوادر الانتعاش الاقتصادي، وبالأخص في النصف الثاني من عام 2009، والذي أدى بدوره إلى تعافي تدريجي في معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط منذ بداية النصف الثاني لغاية الوصول إلى نمو إيجابي خلال الربع الثالث، إلا أن المعدل السنوي للطلب العالمي على النفط سجل انخفاضاً بلغت نسبته 1.6 في المائة في مجمل عام 2009.

ولعل ما تميزت به سوق النفط في عام 2009، بشكل عام، تحوّل الاتجاه الانخفاضي في الأسعار إلى اتجاه تصاعدي في بداية العام رغم بعض حالات التراجع، وذلك بالتزامن مع ظروف الكساد الاقتصادي وارتفاع مستويات المخزون النفطي في العالم وعلى العكس عما هو متعارف عليه. وبالتالي، فقد تراوحت أسعار سلة أوبك بين حوالي 65 إلى أكثر من 75 دولار/برميل للأشهر السبعة الأخيرة من عام 2009، بالمقارنة مع حوالي 40 دولار/برميل في بداية العام نفسه. وعلى الرغم من هذه التطورات، فقد انخفض المتوسط السنوي لسعر سلة أوبك بحدود 33 دولار/برميل خلال عام 2009 ليصل إلى 61 دولار/برميل بالمقارنة مع عام 2008.

ونجم عن تراجع الطلب العالمي على النفط انخفاض في حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الطاقة. وقد انعكس ذلك جلياً على نشاط الاستكشاف والبحث عن احتياطيات جديدة على المستوى العالمي في المناطق الصعبة كالمياه العميقة جداً، نتيجة لخفض العديد من الشركات النفطية الكبرى ميزانياتها المتعلقة بهذا النشاط، ليتراجع بذلك عدد الحفارات العاملة على المستوى العالمي بنسبة 32 في المائة في عام 2009. ونتيجة لذلك، انخفض معدل الإنتاج العالمي من النفط (نفط خام ومكثفات وسوائل الغاز الطبيعي) بنسبة 15 في المائة في عام 2009.

ومع تحقيق اكتشافات نفطية وغازية جديدة، فقد حافظت الدول العربية على حصة بلغت نسبتها نحو 57.8 في المائة من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط وعلى حصة نسبتها 28.9 في المائة من الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي. كما استحوذ إنتاج الدول العربية من النفط الخام والمنتجات على نسبة 30.6 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي، في حين ارتفعت حصتها من كميات الغاز المسوق لتصل إلى 14 في المائة من الإجمالي العالمي.

وارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية بمعدل 3.2 في المائة في عام 2009 ليصل إلى 10.6 مليون ب م ن ي. وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية متطلباتها من الطاقة، حيث شملت حصتهما معاً 98.2 في المائة من إجمالي المصادر.

وقد شهدت المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية انخفاضاً في مستوياتها خلال عام 2009 بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 32.9 في المائة و36.8 في المائة، مما أدى إلى تراجع ملحوظ في قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية وذلك على عكس الزيادة الضخمة المسجلة خلال عام 2008.

## الوضع العام للاستكشاف والاحتياطيات

كان للتطورات التي شهدتها أسعار النفط الأثر الجلي على عمليات الاستكشاف على المستوى العالمي والإقليمي. فعندما ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير في عام 2008، سعت العديد من دول العالم للتنقيب في المياه العميقة والعميقة جداً، ومن ضمنها بعض الدول العربية. ولكن مع تراجع أسعار النفط الخام، فقد انخفض النشاط الاستكشافي في تلك المناطق التي تنسم بارتفاع تكاليف الاستكشاف.

وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط في عام 2009، إلا أن عدد الفرق العاملة بالمسح الزلزالي على المستوى العالمي ارتفع بنسبة 2 في المائة مقارنة بعام 2008 نتيجة للالتزامات المسبقة، حيث وصل متوسط عدد الفرق العاملة في عام 2009 إلى 363 فرقة/شهر، مقارنة بمتوسط بلغ 356 فرقة/شهر في عام 2008. وقد احتلت منطقة الشرق الأوسط المركز الأول في نسبة الزيادة في عدد الفرق التي بلغت 17 في المائة في عام 2009، حيث وصل متوسط عدد الفرق العاملة فيها إلى 34 فرقة/شهر.

## النشاط الاستكشافي

شهد عام 2009 قيام بعض الدول العربية بتوقيع العديد من الاتفاقيات الخاصة بعمليات التنقيب والاستكشاف والتطوير، مما يعكس مدى اهتمامها المتزايد بتطوير مصادرها البترولية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- توقيع شركة أبو ظبي لصناعات الغاز المحدودة (جاسكو)، أربعة عقود لمشروع تطوير الغاز المتكامل، الذي سيصل بين حقول الغاز البحرية والبرية في إمارة أبو ظبي. يأتي هذا المشروع الذي تزيد قيمته عن 33 مليار درهم (9 مليارات دولار)، ضمن مبادرات الخطة الإستراتيجية التي اتخذتها أبو ظبي لتلبية الطلب المتزايد على مصادر الطاقة في الإمارة.
- وفي البحرين تم التوقيع على اتفاقية تطوير ومشاركة في الإنتاج لحقل البحرين بهدف مضاعفة معدل إنتاجه النفطي بين الهيئة الوطنية للنفط والغاز من جهة، وشركتي أوكسيدنتال الأمريكية ومبادلة للتنمية الإماراتية، من جهة أخرى.
- وفي تونس، منحت الحكومة رخصة للتنقيب عن النفط في ولاية تطاوين بالجنوب التونسي لشركة ستور الكندية. وستمول الشركة الكندية بموجب الاتفاق برنامج عمل يتضمن حفر بئر استكشافي باستثمارات تناهز 6 ملايين دولار.
- وفي الجزائر، حصلت شركة جازبروم نذرلانز بي في على حق الاستكشاف في امتياز الأصيل الذي تشير الدراسات الأولية إلى أنه قد يحتوي على ما يقارب 180 مليون برميل. كما أعلنت شركة بريتش بترولיום ألبيريا أنها ستستثمر 2 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة في بعض مشاريعها في الجزائر.
- وفي السعودية، وقعت شركة أرامكو على عقدين مع شركتي هيونداي الكورية للهندسة والإنشاء وبتروفاك البريطانية الدولية لخدمات النفط والغاز لتطوير مرافق حقل غاز كران. وسيتم من خلال برنامج غاز كران معالجة 1.8 مليار قدم مكعب يومياً من غاز تشكيلة الخف، حيث يتوقع أن يبدأ إنتاج 450 مليون قدم مكعب يومياً من الغاز ضمن المرحلة الأولى من المشروع بحلول منتصف عام 2011.
- وفي سورية، تم التوقيع على عقد خدمة مشروع غاز الطابية في دير الزور مع توتال للاستكشاف والإنتاج الذي يهدف إلى زيادة المردود الأمثل من الغاز والسوائل الهيدروكربونية من حقول الطابية وشمال عطا الله والقهار، وزيادة كمية الغاز النظيف للمستهلكين من خلال شبكة نقل الغاز الوطنية.
- وفي العراق، وقعت وزارة النفط العراقية على عقد تطوير المرحلة الأولى من حقل غرب القرنة مع ائتلاف مكون من شركتي اكسون موبيل وشل، حيث سنقوموا باستثمار 50 مليار دولار في تطوير الحقل، منها 25 مليار دولار كاستثمارات رأسمالية و25 مليار دولار كتكاليف تشغيلية. كما توصلت الوزارة وائتلاف شركة البترول البريطانية وشركة سي ان بي سي الصينية إلى اتفاق نهائي لتطوير حقل الرميلة العملاق الذي يقدر احتياطيه من النفط بحوالي 17.7 مليار برميل بهدف رفع إنتاج الحقل من معدله الحالي البالغ مليون ب/ي إلى 2.8 مليون ب/ي.

- وفي ليبيا، بدأت شركة اكسون موبيل بحفر أول بئر استكشافي في المياه العميقة قبالة مدينة سرت، في مياه يبلغ عمقها حوالي 1,472 م، حيث يتوقع أن يصل العمق النهائي للبئر إلى 4,512 م.

- وفي مصر، حصلت شركتا توتال الفرنسية واينال الإيطالية على حق التنقيب في القاطع 4 الواقع في دلتا النيل. وفي السودان، حصلت شركة سي إ بي سي سي، وهي مجموعة هندسية متفرعة عن شركة سي ان بي سي الصينية، على عقد لتطوير القاطع رقم 6 في شمال السودان. وفي عُمان، تم التوقيع على اتفاقية استكشاف ومشاركة بالإنتاج للقاطع 55 تنص على إنفاق 50 مليون دولار على أعمال التنقيب والاستكشاف. وفي المغرب، حصلت شركتان بريطانيتان مستقلتان على حق التنقيب عن النفط والغاز في قاطعين ضمن حوض أغادير قبالة السواحل المغربية.

أما فيما يخص نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري، فقد انخفض عدد الحفارات العاملة في مختلف مناطق العالم من 3,336 حفارة في عام 2008 إلى 2,278 حفارة في عام 2009، أي بتراجع بلغت نسبته 32 في المائة. أما في منطقة الشرق الأوسط، فقد انخفض عدد الحفارات العاملة من 280 حفارة في عام 2008 إلى 252 حفارة في عام 2009، أي بتراجع نسبته 10 في المائة. كما انخفض متوسط عدد الحفارات العاملة في إفريقيا بمعدل 5 في المائة.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن النشاط الاستكشافي ونشاط الحفر اللاحق أديا إلى تحقيق 210 اكتشافا جديدا خلال عام 2009، منها 132 اكتشافاً للنفط و78 اكتشافاً للغاز. وقد حظيت الدول العربية بالحصة الأكبر في هذه الاكتشافات، حيث بلغ عددها 130 اكتشافاً، منها 84 اكتشافاً للنفط و46 اكتشافاً للغاز. وقد بلغت حصة مصر 40 اكتشافاً للنفط و24 اكتشافاً للغاز، والجزائر 8 اكتشافات للنفط ومثلها للغاز. كما حققت السعودية 5 اكتشافات للنفط و5 اكتشافات للغاز، في حين حققت ليبيا 6 اكتشافات للنفط. كما تم تسجيل اكتشافات جديدة في كل من سورية والعراق والكويت وتونس. وعلاوة على ذلك، فقد تم تحقيق 3 اكتشافات للغاز واكتشاف واحد للنفط في فلسطين المحتلة، الملحق، (1/5).

وقد أُلقت الأزمة المالية العالمية بظلالها على جانب الاستثمارات في قطاع الطاقة العالمي بشكل عام، وقطاع الطاقة في الدول العربية المنتجة للنفط والغاز بشكل خاص، حيث اضطر عدد من الدول العربية وخاصة تلك التي يرتبط إنتاجها بالحصول الإنتاجية المحددة من قبل منظمة أوبك إلى تأجيل بعض المشاريع النفطية والغازية، الإطار (1).

### الإطار (1)

## الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاستثمارات في قطاع الطاقة في الدول العربية

أدت الأزمة المالية العالمية إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي الأمر الذي نجم عنه انخفاض الطلب العالمي على النفط، والتراجع في أسعاره، والخفض الكبير في إمداداته، و التدني في حجم العائدات منه. وقد أدت هذه الظروف إلى تحجيم إمكانيات الاستثمار في المشاريع النفطية المخطط لها.

**فعلى المستوى العالمي**، شهدت الاستثمارات في مجال الطاقة انخفاضاً ملحوظاً خلال عام 2009، حيث لم تقم شركات الطاقة العالمية بحفر سوى عدد محدود من الآبار النفطية والغازية، كما قامت بخفض مصاريفها على قطاع المصافي وعلى خطوط الأنابيب و محطات توليد الطاقة الكهربائية. وقد شهد العديد من المشاريع في طور التنفيذ تباطؤاً نسبياً، كما تم إلغاء وتأجيل عدد من المشاريع الأخرى المخطط لها. وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى انخفاض حجم الميزانيات الاستثمارية المخصصة للقطاع اللاحق في الصناعة النفطية بنسبة 19 في المائة في عام 2009، أي بتراجع يقدر بحوالي 90 مليار دولار. كما تأثر قطاع توليد الطاقة الكهربائية نتيجة للمصاعب التي واجهها فيما يتعلق بعمليات التمويل. وألقت الأزمة المالية العالمية بظلالها على مدى إمكانية تحقيق الاستثمارات اللازمة لقطاع الطاقة العالمي لمقابلة الطلب المتزايد عليها حتى عام 2030، وهي استثمارات ضخمة قد تصل إلى 26 تريليون دولار بأسعار عام 2008، أي ما يمثل 1.1 تريليون دولار سنوياً تعادل 1.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

**وفيما يتعلق بالدول العربية**، تشير تقديرات الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوروب)، الشركة المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، إلى الأثر السلبي لانخفاض أسعار النفط واستمرار القيود المفروضة على الاقتراض المصرفي على السياسات والإستراتيجيات الاستثمارية في مجال الطاقة في الدول العربية. فمن المتوقع تراجع حجم الاستثمارات الرأسمالية المحتملة في الدول العربية خلال الفترة 2010-2014 بنسبة 15 في المائة لتصل إلى 470 مليار دولار، منها 47 في المائة لسلسلة الإمدادات النفطية بواقع 220 مليار دولار، و36 في المائة لسلسلة الغاز بما في ذلك صناعة البتروكيماويات والأسمدة بقيمة 170 مليار دولار، و17 في المائة لقطاع توليد الطاقة الكهربائية بقيمة 80 مليار دولار. وحيث أن المتطلبات الرأسمالية الفعلية تبلغ 335 مليار دولار فهذا يعني أن المشاريع المؤجلة تشكل نحو 29 في المائة من حجم الاستثمارات الرأسمالية المحتملة وبشكل عام، تقدر الاستثمارات الرأسمالية على امتداد السلسلة النفطية للدول العربية بنحو 80 مليار دولار، في حين تقدر للقطاع اللاحق بنحو 140 مليار دولار، حيث تقدر قيمة المشاريع المؤجلة فيهما بحوالي 20 مليار دولار و45 مليار دولار على التوالي.

أما بالنسبة لسلسلة الغاز، فيقدر حجم الاستثمارات في القطاعين الصاعد والمتوسط بنحو 60 مليار دولار، وهي استثمارات متعلقة بإدخال طاقة إنتاجية وطاقات نقل جديدة للغاز الطبيعي، في حين تقدر الاستثمارات المخصصة لتوسعة الطاقات الحالية لمشاريع تحويل الغاز إلى سوائل، ولصناعة تسيليل الغاز الطبيعي، وللمشاريع البتروكيماوية التي تعتمد على الغاز كلقيم بقيمة 110 مليار دولار. وتقدر قيمة المشاريع المؤجلة في هذا الجانب بنحو 30 مليار دولار.

وعلى صعيد بعض الدول العربية فرادى، فقد انخفض حجم الاستثمارات الرأسمالية المحتملة في السعودية إلى 139 مليار دولار، وحيث أن المتطلبات الاستثمارية الفعلية تبلغ 110 مليار دولار فهذا يعني أن نسبة المشاريع المؤجلة تصل إلى 21 في المائة من ذلك الحجم ومعظمها في القطاع الصاعد للصناعة البترولية. وفي قطر تقدر الاستثمارات الرأسمالية المحتملة بنحو 62 مليار دولار والمشاريع المؤجلة تشكل 42 في المائة من ذلك الإجمالي، وفي الإمارات تقدر حجم الاستثمارات الرأسمالية المحتملة بحوالي 51 مليار دولار، وتشكل المشاريع المؤجلة نسبة 16 في المائة من الإجمالي، وفي الجزائر تشكل المشاريع المؤجلة نسبة 18 في المائة من حجم الاستثمارات الرأسمالية التي تصل إلى 38 مليار دولار.

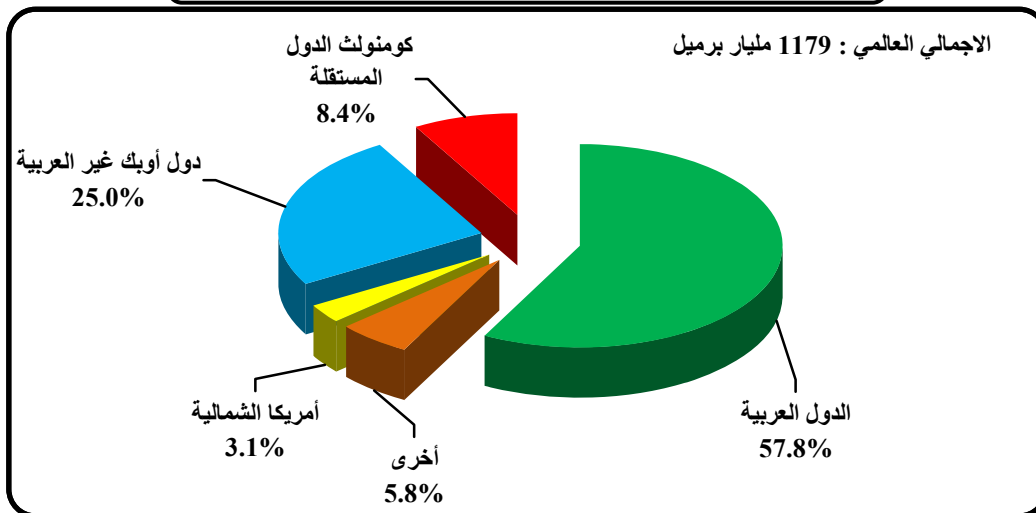
## الاحتياطيات

ازدادت تقديرات حجم الاحتياطي النفطي العالمي بنسبة 0.1 في المائة في عام 2009 لتصل إلى حوالي 1,178.9 مليار برميل. ومن الجدير بالذكر أن هذه التقديرات لا تشمل على احتياطيات النفوط غير التقليدية، مثل احتياطي النفط في رمال القار والسجيل الزيتي في كندا واحتياطيات البيتومين والنفط الثقيل جداً في فنزويلا.

وفيما يخص الدول العربية، قدرت احتياطيات النفط بحوالي 680.9 مليار برميل في عام 2009. وبالتالي، فقد حافظت الدول العربية على حصتها في الاحتياطيات العالمية من النفط بواقع 57.8 في المائة. وأتت الزيادة الطفيفة في احتياطيات النفط العربية من مصر التي أعلنت عن ارتفاع تقديرات الاحتياطي من 4.19 مليار برميل في عام 2008 إلى 4.4 مليار برميل في منتصف عام 2009، بعد تسجيلها لأربعين اكتشافاً جديداً من النفط، كما ذكر سابقاً.

وتجدر الإشارة إلى أن 91.4 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية لعام 2009 تركزت في خمس دول هي السعودية التي استأثرت بحصة 38.8 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، والعراق بنسبة 17 في المائة، والكويت بحصة 15 في المائة، والإمارات بحصة 14.3 في المائة، وليبيا بحصة 6.5 في المائة، الملحق (2/5) والشكل (1).

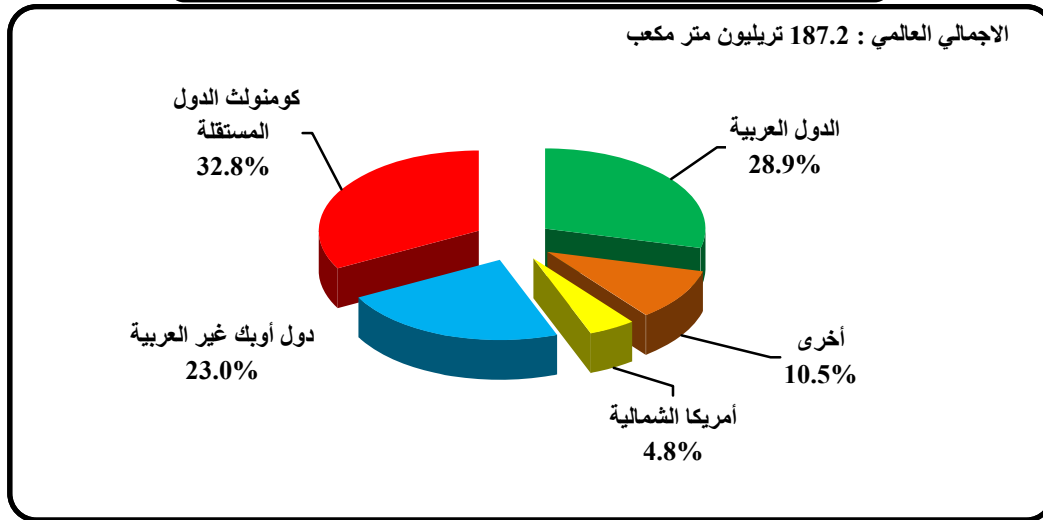
الشكل (1) : احتياطيات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2009



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2009.

وفيما يتعلق باحتياطيات الغاز الطبيعي عالمياً، فقد قدرت بأكثر من 187 تريليون متر مكعب في عام 2009، أي بزيادة تعادل حوالي 4.4 في المائة عن تقديرات عام 2008. وفي الدول العربية، ظلت احتياطيات الغاز الطبيعي عند مستواها المسجل خلال عام 2008 وهو 54.1 تريليون متر مكعب. وبالتالي، فقد تراجعت حصة الدول العربية في احتياطي الغاز الطبيعي من 30.2 في المائة في عام 2008 إلى 28.9 في المائة في عام 2009، الملحق (3/5) والشكل (2).

الشكل (2) : الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2009



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي، 2009.

من ناحية أخرى، تراجعت تقديرات احتياطي العالم المؤكدة من الفحم الحجري، حيث بلغت 826 مليار طن في عام 2009 بالمقارنة مع 847.5 مليار طن في عام 2008. وبلغت احتياطيات الفحم الصلب (الانتراسيت) حوالي 411.3 مليار طن في عام 2009، أي ما يعادل 49.8 في المائة من إجمالي الاحتياطيات. ولم تحدث في الدول العربية تطورات تذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه.

## الإنتاج

كان للأزمة المالية العالمية تأثيراً كبيراً على إمدادات النفط العالمية التي انخفضت، ولأول مرة منذ عام 2002. وقد لجأت منظمة أوبك إلى إجراء أكبر خفض في حصصها الإنتاجية منذ العمل بها في عام 1982، إذ بلغ إجمالي الخفض من الحصص الإنتاجية الذي تم تطبيقه منذ بداية عام 2009 نحو 4.2 مليون ب/ي. وبحسب تقديرات أوبك، فمن المتوقع أن تتعافى الإمدادات أيضاً لتعود ارتفاعها من جديد خلال الربع الأول من عام 2010 بمعدل 0.7 مليون ب/ي مقارنة بالربع الأخير من عام 2009.

## النفط والغاز الطبيعي

شهد إنتاج النفط الخام والمنتجات انخفاضاً ملحوظاً على الصعيد العالمي، حيث تشير التقديرات إلى أن متوسط إنتاج النفط الخام والمنتجات على مستوى العالم بلغ حوالي 70.6 مليون ب/ي في عام 2009، مقارنة بأكثر من 85 مليون ب/ي في عام 2008. كما قدر إنتاج سوائل الغاز الطبيعي بحوالي 9.3 مليون ب/ي في عام 2009. وبالتالي، يقدر مجمل إنتاج السوائل الهيدروكربونية (النفط الخام، والمنتجات، وسوائل الغاز الطبيعي) في عام 2009 بحوالي 80 مليون ب/ي، أي بتراجع نسبته 15 في المائة عن تقديرات عام 2008 التي بلغت حوالي 94 مليون ب/ي.

ويذكر في هذا السياق أن الدول الأعضاء في منظمة أوبك قد واجهت خلال العام 2009، وبشكل أساسي خلال النصف الأول منه، تحديات كثيرة من أهمها استمرار انخفاض الطلب العالمي على النفط جراء حالة الركود التي اتسم بها الاقتصاد العالمي، ومستويات أسعار النفط المنخفضة بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق. ولمواجهة هذا الوضع، استهلّت دول المنظمة مطلع العام بتقليص كبير في إنتاجها تبعاً للقرارات التي اتخذتها المنظمة خلال عام 2008، والتي كان آخرها في شهر ديسمبر 2008، القاضية بإجراء تخفيض إجمالي مقداره 4.2 مليون ب/ي في حصصها الإنتاجية اعتباراً من بداية عام 2009.

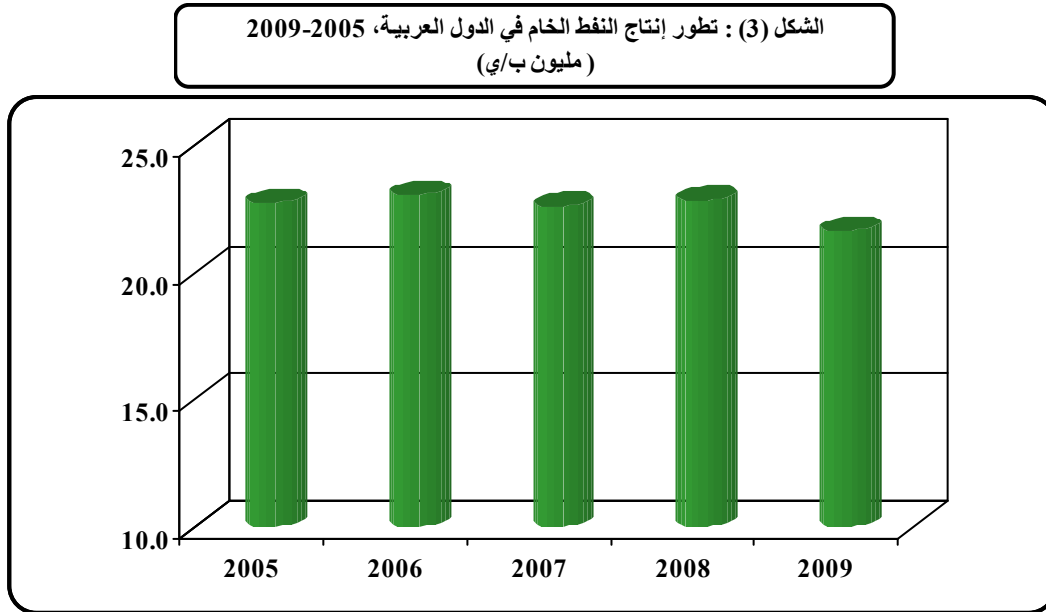
ومن خلال المتابعة المستمرة لوضع السوق النفطية العالمية، ارتأت المنظمة الإبقاء على حصص الإنتاج للأقطار الأعضاء من دون تغيير على مدار العام الأمر الذي مثل عاملاً حاسماً في كبح جماح الانخفاض في الأسعار على الرغم من انكماش الاقتصاد العالمي وما تبعه من انخفاض في الطلب خلال النصف الأول من عام 2009.

ولم تكن معدلات إنتاج النفط في الدول العربية بمعزل عن التطورات التي أفرزتها الأزمة المالية. فقد شهد إنتاج الدول العربية من النفط الخام والمنتجات تراجعاً بنسبة 5.3 في المائة خلال عام 2009 ليصل إلى 21.6 مليون ب/ي. وقد ساهم في هذا التراجع إلى حد كبير تخفيض الحصص الإنتاجية للأقطار الأعضاء في منظمة أوبك التي تضم سبع دول عربية. وتشير التقديرات إلى أن متوسط إنتاج الإمارات انخفض من 2.63 مليون ب/ي في عام 2008 إلى 2.27 مليون ب/ي في عام 2009. كما انخفض متوسط إنتاج السعودية بمعدل 4 في المائة، من 8.53 مليون ب/ي في عام 2008 إلى حوالي 8.2 مليون ب/ي في عام 2009، ومتوسط إنتاج الكويت بمعدل 15.6 في المائة ليصل إلى 2.26 مليون ب/ي في عام 2009 مقارنة بنحو 2.68 مليون ب/ي في عام 2008. كذلك انخفض معدل إنتاج عمان بنسبة 7.4 في المائة ليصل إلى 813 ألف ب/ي عام 2009، ومتوسط الإنتاج السنوي للنفط في اليمن بنسبة 3.2 في المائة ليبلغ حوالي 284 ألف ب/ي في عام 2009.

من جهة أخرى، شهدت بعض الدول العربية ارتفاعاً في متوسط الإنتاج. فقد ارتفع معدل إنتاج العراق إلى 2.4 مليون ب/ي في عام 2009، مقارنة بحوالي 2.3 مليون ب/ي في عام 2008، وارتفع الإنتاج في السودان بنسبة 8.1 في



المائة، من 462 ألف ب/ي في عام 2008 إلى 500 ألف ب/ي في عام 2009. وقد تمخضت هذه التطورات عن ارتفاع حصة الدول العربية مجتمعة في الإنتاج العالمي من النفط الخام والمنتجات من 26.9 في المائة في عام 2008 إلى حوالي 30.7 في المائة في عام 2009، الملحق (4/5) والشكل (3).



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2009.

أما الإنتاج العالمي من سوائل الغاز الطبيعي، فقد استقر في عام 2009 عند مستواه المسجل خلال العام السابق وهو 9.3 مليون ب/ي، في حين بلغ إنتاج الدول العربية من سوائل الغاز الطبيعي<sup>(1)</sup> حوالي 2.6 مليون ب/ي، وهو ذات المستوى المسجل في عام 2008، ليستأثر الإنتاج العربي بنحو 28 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي.

وفيما يخص الغاز الطبيعي المسوق على المستوى العالمي<sup>(2)</sup>، فقد ارتفعت كمياته بحوالي 4.2 في المائة في عام 2008 لتصل إلى نحو 3.1 تريليون متر مكعب. وشكلت حصة الدول العربية مجتمعة حوالي 14 في المائة من الإجمالي العالمي في عام 2008 مقارنة بحصة بلغت 13.7 في المائة في عام 2007.

وقد ارتفع إجمالي الغاز المسوق في الدول العربية مجتمعة من 402.9 مليار متر مكعب في عام 2007 إلى 429.7 مليار متر مكعب في عام 2008، أي بزيادة نسبتها 6.6 في المائة. أما على مستوى الدول العربية فرادى، فقد انخفضت الكميات المسوقة في دولتين عربيتين، حيث انخفضت في الإمارات بمعدل طفيف بلغ 0.1 في المائة لتصل إلى

(1) سوائل الغاز الطبيعي هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبنتان ومنتجات أخرى.

(2) الغاز الطبيعي والمسوق هو الغاز المنتج باستثناء الغاز المحروق الذي تصل نسبته في الوقت الحاضر إلى 3.5 في المائة من إجمالي الغاز المنتج، والغاز المعاد حقنه في المكامن الذي تصل نسبته إلى نحو 12 في المائة.

50.2 مليار متر مكعب في عام 2008، كما انخفضت في سورية بمعدل 1.8 في المائة لتصل إلى 5.5 مليار متر مكعب. وفي المقابل، ارتفعت الكميات المسوقة من الغاز في بقية الدول العربية بنسب متفاوتة في عام 2008 تراوحت ما بين 21.8 في المائة في قطر و2 في المائة في الجزائر، الملحق (5/5).

### مصادر الطاقة الأخرى

ارتفع إنتاج العالم من الفحم من حوالي 66.1 مليون برميل مكافئ نفط في عام 2008 إلى 65.9 مليون برميل في عام 2009. وحلت الصين في طليعة الدول المنتجة، حيث وصل إنتاجها خلال عام 2009 إلى 31.2 مليون برميل مكافئ نفط، أي ما يعادل 45.6 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي. أما في الدول العربية، فلم تحدث تطورات تذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه الذي ينحصر حالياً في منجم المغارة - شبه جزيرة سيناء في جمهورية مصر العربية. وتعمل المغرب على إعادة استثمار الفحم من بعض مناجمها التي كانت قد أغلقتها منذ فترة طويلة.

أما فيما يخص الطاقة النووية، فقد بلغ الإنتاج العالمي ما يعادل 12.2 مليون برميل مكافئ نفط في عام 2009، مسجلة انخفاضاً بنسبة 1.3 في المائة مقارنة بعام 2008. ومن الجدير بالذكر أن عدد المفاعلات النووية العاملة في العالم وصل إلى 437 مفاعلاً في نهاية عام 2009، بلغت طاقتها الإجمالية 370,187 ميغاواط كهرباء. أما المفاعلات النووية قيد الإنشاء فيصل عددها إلى 55 مفاعلاً تبلغ طاقتها الإجمالية 50,855 ميغاواط. وقد ولدت المفاعلات العاملة خلال عام 2008 حوالي 2,738 تيراواط ساعة من الكهرباء، أي ما يعادل 13.6 في المائة من إجمالي الكهرباء المولدة في العالم. وعلى صعيد الدول العربية، قامت الإمارات العربية في ديسمبر 2009 بالتوقيع على اتفاق مع مجموعة من الشركات بقيادة مؤسسة الطاقة الكهرومائية الكورية الجنوبية ينص على إنشاء أربعة مفاعلات نووية لتوليد الكهرباء، طاقة كل منها 1400 ميغاواط، حيث يتوقع أن يوضع المفاعل الأول في الخدمة في عام 2017. ووقعت الكويت اتفاقية مع الحكومة الفرنسية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وعلاوة على ذلك، فإن كوريا الجنوبية ستزود الأردن بأول مفاعل نووي في عام 2014. أما مصر، فقد وقعت اتفاقية مع روسيا الاتحادية تمهد الطريق لبناء أول مفاعل للطاقة النووية في البلاد على ساحل البحر الأبيض المتوسط بكلفة 1.5 مليار دولار أمريكي.

وبالنسبة لإنتاج الطاقة من المصادر المائية، فقد تم إنتاج 14.9 مليون برميل مكافئ نفط في عام 2009، أي ما يشكل 6.3 في المائة من إجمالي الإنتاج من المصادر المختلفة للطاقة. ويُشار إلى أن الطاقات المركبة من الطاقة الكهرومائية في العالم بلغت حوالي 848.456 جيغاواط في نهاية عام 2007 مقارنة مع 778.038 جيغاواط في نهاية عام 2005. وتستغل العديد من الأقطار العربية التي تتوفر لديها مصادر مائية الطاقة الكهرومائية في توليد الكهرباء، خاصة مصر وسورية والعراق ولبنان وتونس والمغرب والجزائر. واستناداً إلى إحصاءات مجلس الطاقة العالمي (WEC) لعام 2009، فقد بلغ إجمالي الطاقات المركبة من الطاقة الكهرومائية في الأقطار العربية حتى نهاية عام 2007 كما يلي: مصر (2793 ميغاواط)، والعراق (2225 ميغاواط)، وسورية (1505 ميغاواط)، والمغرب (1500 ميغاواط)، والسودان (323 ميغاواط)، والجزائر (280 ميغاواط)، ولبنان (280 ميغاواط)، وتونس (62 ميغاواط)، والأردن (12 ميغاواط)، وجزر القمر (1 ميغاواط).

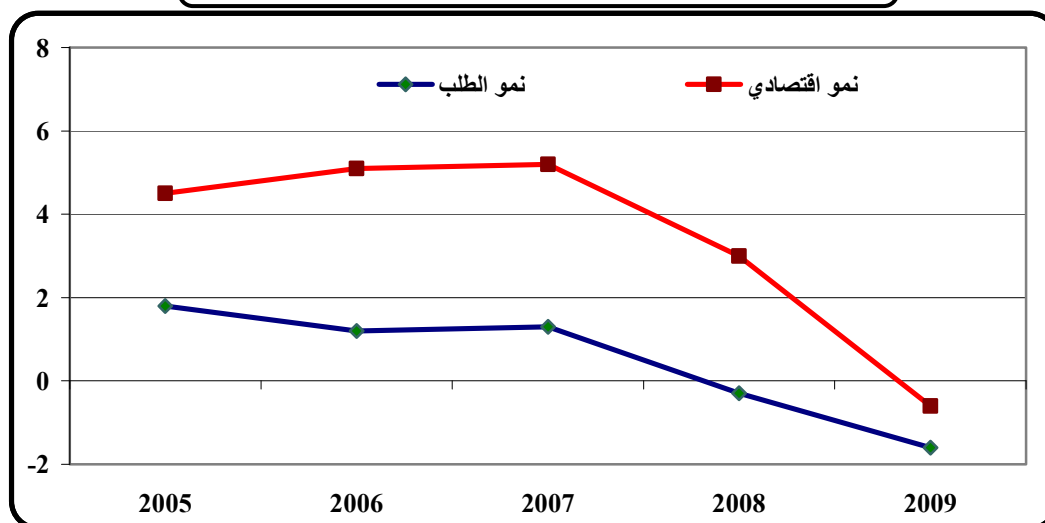
## الطلب على الطاقة

### على المستوى العالمي

بلغ إجمالي الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2009 حوالي 229.7 مليون برميل مكافئ نفط يومياً، استأثرت الدول الصناعية منه على حصة نسبتها 46.7 في المائة مقابل نحو 8.5 في المائة للدول المتحولة و44.8 في المائة لبقية دول العالم. وقد شكل الطلب على النفط حوالي 34.8 في المائة من الإجمالي العالمي لمصادر الطاقة المختلفة، والفحم نحو 29.4 في المائة، والغاز الطبيعي 23.8 في المائة، والطاقة الكهرومائية 6.6 في المائة، وأخيراً الطاقة النووية بحصة 5.5 في المائة.

الانعكاس الأبرز للازمة المالية العالمية على الطلب العالمي على النفط تمثل في انخفاضه في العامين السابقين، ولأول مرة منذ ثمانينات القرن الماضي، متأثراً بالتباطؤ الاقتصادي العالمي الذي أفرزته هذه الأزمة. غير أنه حسب تقديرات منظمة أوبك، فمن المتوقع أن يتعافى الطلب على النفط خلال عام 2010 ليرتفع إلى 85.4 مليون ب/ي من 84.4 مليون ب/ي في عام 2009. وتجلت العلاقة الطردية ما بين النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط خلال العام. إذ أن انعكاس الأداء الاقتصادي العالمي من نمو بمعدل 3 في المائة عام 2008 إلى تراجع بمعدل 0.6 في المائة عام 2009 صاحبه تراجع حاد في الطلب على النفط بلغ 0.3 في المائة في عام 2008 ثم ما لبث أن تقلص الطلب على النفط بمعدل 1.6 في المائة في عام 2009، الشكل (4).

الشكل (4) : النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط، 2009-2005 (في المائة)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2009.

وقد تباينت مستويات الطلب على النفط من مجموعة دولية إلى أخرى، حيث انخفض مستوى الطلب في الدول الصناعية بنحو 1.9 مليون ب/ي في عام 2009 ليصل إلى 45.7 مليون ب/ي مما أدى إلى تراجع حصتها من إجمالي الطلب العالمي على النفط من 55.5 في المائة في عام 2008 إلى 54.2 في المائة في عام 2009. وفي المقابل، ارتفع الطلب على النفط في الدول النامية بحوالي 0.6 مليون ب/ي ليصل إلى 33.8 مليون ب/ي بحيث ازدادت حصتها في الطلب العالمي من 38.7 في المائة في عام 2008 إلى 40.1 في المائة في عام 2009. وقد استحوذ الطلب الصيني، الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي، على 33.3 في المائة من الزيادة في طلب الدول النامية مجتمعة، حيث ارتفع بمقدار 200 ألف ب/ي ليصل إلى 8.2 مليون ب/ي في عام 2009. أما في الدول المتحولة، فقد انخفض الطلب بنحو 100 ألف ب/ي ليلعب 4.8 مليون ب/ي محافظاً على حصة 5.7 في المائة من إجمالي الطلب العالمي لعام 2009، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)  
الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية  
2009-2005

| 2009 <sup>(1)</sup> | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 |                             |
|---------------------|------|------|------|------|-----------------------------|
| 45.7                | 47.6 | 49.2 | 49.6 | 49.8 | الدول الصناعية<br>مليون ب/ي |
| 4.0-                | 3.3- | 0.8- | 0.4- | 0.8  | الزيادة السنوية (في المائة) |
| 33.8                | 33.2 | 31.9 | 30.5 | 29.3 | الدول النامية<br>مليون ب/ي  |
| 1.8                 | 4.0  | 4.6  | 4.1  | 3.6  | الزيادة السنوية (في المائة) |
| 4.8                 | 4.9  | 4.9  | 4.8  | 4.8  | الدول المتحولة<br>مليون ب/ي |
| 2.0-                | 0.0  | 2.1  | 0.0  | 2.1  | الزيادة السنوية (في المائة) |
| 84.3                | 85.7 | 86.0 | 84.9 | 83.9 | إجمالي العالم<br>مليون ب/ي  |
| 1.6-                | 0.3- | 1.3  | 1.2  | 1.8  | الزيادة السنوية (في المائة) |

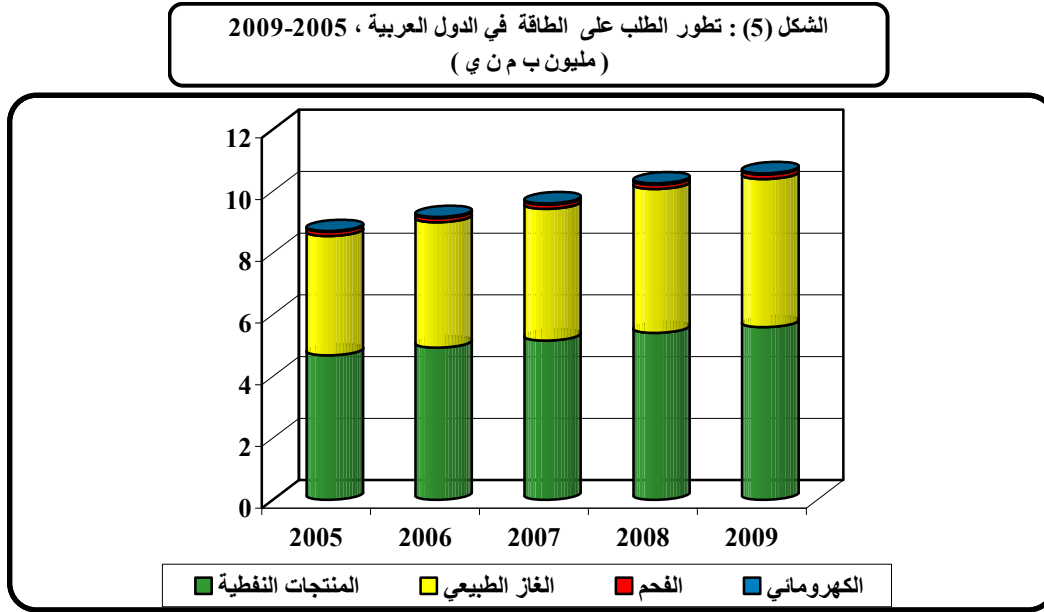
(1) بيانات تقديرية.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2009.

### الطلب على الطاقة في الدول العربية

تعتمد الدول العربية بشكل شبه كلي على مصادر النفط والغاز الطبيعي لتلبية متطلباتها من الطاقة، حيث شكل هذان المصدران حوالي 98.2 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2009 نظراً لتقلص حصة

المصادر الأخرى المتمثلة بالطاقة الكهرومائية والفحم. وقد ارتفعت معدلات استهلاك الطاقة في الدول العربية بنحو 3.2 في المائة في عام 2009 ليصل إجمالي الاستهلاك إلى حوالي 10.6 مليون برميل مكافئ لنتف يومياً (ب م ن ي) بالمقارنة مع 10.2 مليون ب م ن ي في عام 2008، الشكل (5).



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي، 2009.

وجاءت هذه الزيادة بصورة رئيسية من خمس دول عربية وهي: السعودية (100 ألف ب م ن ي)، الجزائر (45 ألف ب م ن ي)، مصر (35 ألف ب م ن ي)، قطر (35 ألف ب م ن ي)، والإمارات (21 ألف ب م ن ي). وتراوح حجم الزيادة في الدول العربية الأخرى ما بين 8 آلاف ب م ن ي في العراق و15 ألف ب م ن ي في ليبيا.

وفيما يتعلق بحصص الدول العربية من استهلاك الطاقة، فقد جاءت السعودية في المركز الأول بحجم استهلاك شكل حوالي 27.1 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2009، تلتها الإمارات في المركز الثاني بنسبة 13.5 في المائة، ومصر في المركز الثالث بنسبة 12.7 في المائة، والجزائر بنسبة 6.1 في المائة، وقطر والكويت بنسبة 6 في المائة لكل منهما. ويعود التباين في استهلاك الطاقة ضمن الدول العربية إلى مجموعة من العوامل تتمثل بصورة أساسية في اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تعكسه من اختلاف درجات عملية التصنيع من ناحية، ودرجات الرفاه المتباينة التي وصلتها الدول العربية من ناحية أخرى. ويتجلى هذا العامل بصورة تقريبية في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يتمثل العامل الآخر في حجم ما تمتلكه الدول العربية من الاحتياطات الهيدروكربونية ودرجة استغلالها الأمر الذي يلعب دوراً حاسماً في كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مستوى استهلاكها من الطاقة.

ويبقى استهلاك الطاقة في الدول العربية منخفضاً، حيث بلغت حصة الدول العربية 4.5 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم في عام 2009، بينما بلغت حصة الدول الصناعية 46.7 في المائة مقابل 40.3 في المائة للاقتصادات الناشئة، و8.5 في المائة لدول الاتحاد السوفيتي السابق. أما من ناحية متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية عموماً، فإن هذا المتوسط ما يزال متواضعاً حيث بلغ حوالي 11.3 برميل مكافئ لنت (ب م ن) في عام 2009 بالمقارنة مع 10.2 ب م ن في عام 2005. ويخفي هذا المتوسط التباين الكبير فيما بين الدول العربية فرادى.

### الطلب على الطاقة وفق المصدر

يتسم الطلب على الطاقة في الدول العربية بالاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لتغطية احتياجات الطاقة فيها حيث لبي حوالي 52.8 في المائة من إجمالي استهلاكها من الطاقة في عام 2009. ويأتي الغاز الطبيعي في المركز الثاني حيث بلغت حصته 45.4 في المائة من إجمالي الاستهلاك في عام 2009. أما مصادر الطاقة الأخرى المتمثلة في الطاقة الكهرومائية التي تتوفر في عدد قليل من الدول العربية هي مصر والعراق وسورية والسودان والجزائر ولبنان، والفحم الذي يقتصر وجوده على أربع دول عربية هي مصر والجزائر والمغرب ولبنان، فإن أهميتهما تتراجع بصورة مستمرة إذ لم تتجاوز حصتهما معاً 1.7 في المائة في عام 2008، الملحق (6/5).

### المنتجات البترولية

سجل استهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2009 نتيجة للتباطؤ الاقتصادي الذي أفرزته الأزمة المالية العالمية، حيث تراجع نموه إلى 3.4 في المائة من 4.7 في المائة في عام 2008. ولم يتجاوز حجم استهلاك المنتجات النفطية في الدول العربية 5.6 مليون ب م ن في عام 2009 بالمقارنة مع 5.4 مليون ب م ن في عام 2008. ويذكر أن حصة الدول العربية بلغت 6.4 في المائة من إجمالي استهلاك النفط في العالم في عام 2009، في حين بلغت حصة الدول الصناعية 53.4 في المائة مقابل 35.5 في المائة للاقتصادات الناشئة و4.7 في المائة لدول الاتحاد السوفيتي السابق.

استحوذت السعودية على أكبر حصة من استهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية بواقع 30.8 في المائة، تلتها مصر بحصة 11.9 في المائة، فالعراق بحصة 8.8 في المائة، و الكويت بحصة 7.4 في المائة، والإمارات بحصة 6.6 في المائة، حيث بلغت حصصها مجتمعة 65.5 في المائة.

وتباينت حصة المنتجات البترولية من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية، حيث لبت أكثر من نصف احتياجات الطاقة في سبعة دول في عام 2009، هي العراق التي وصلت حصة المنتجات البترولية فيها إلى 81.9 في المائة من

إجمالي استهلاك الطاقة، وسورية بنسبة 72.3 في المائة، وتونس بنسبة 66.2 في المائة، والكويت بنسبة 64.9 في المائة والسعودية بنسبة 60.2 في المائة، وليبيا بنسبة 51 في المائة، ومصر بنسبة 50.4 في المائة.

ومن ناحية التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2009، فقد احتل زيت الغاز والديزل المرتبة الأولى حيث بلغت حصته 33.1 في المائة من الإجمالي، وجاء الغازولين في المرتبة الثانية بحصة وصلت إلى 20.2 في المائة، وزيت الوقود في المرتبة الثالثة بنسبة 19.9 في المائة، وغاز البترول المسال بحصة وصلت إلى 8.1 في المائة، ووقود الطائرات بحصة 4.7 في المائة، وأخيراً الكيروسين بحصة 1.8 في المائة. ولا يزال النفط الخام يستخدم بصورة مباشرة كوقود سواء في محطات الكهرباء أو في مصافي التكرير في عدد من الدول العربية، حيث بلغت حصة النفط الخام 9.3 في المائة من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية في عام 2009، الجدول رقم (2).

**الجدول رقم (2)**  
**التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية، 2009**

(الف ب م ن ي)

| المنتج             | الكمية       | الحصة من الإجمالي في المائة |
|--------------------|--------------|-----------------------------|
| زيت الغاز/الديزل   | 1,850        | 33.1                        |
| الغازولين          | 1,129        | 20.2                        |
| زيت الوقود         | 1,112        | 19.9                        |
| غاز البترول المسال | 453          | 8.1                         |
| وقود الطائرات      | 263          | 4.7                         |
| الكيروسين          | 101          | 1.8                         |
| نفط خام            | 520          | 9.3                         |
| منتجات أخرى        | 162          | 2.9                         |
| <b>الإجمالي</b>    | <b>5,590</b> | <b>100.0</b>                |

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2009.

### الغاز الطبيعي

يحتل الغاز الطبيعي المرتبة الثانية في تغطية متطلبات الطاقة في الدول العربية التي بذلت جهوداً كبيرة للتوسع في استغلال الغاز الطبيعي وزيادة الاعتماد عليه في سد متطلباتها من الطاقة. وأثمرت هذه الجهود عن ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي بمعدلات متزايدة، حيث وصل حجم الاستهلاك إلى 4.8 مليون ب ن م ي في عام 2009 مقابل حوالي 4.6 مليون ب ن م ي في عام 2008. وأدى هذا بدوره إلى الحفاظ على حصة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في حدود 45.4 في المائة في عام 2009.

ويستهلك الغاز الطبيعي بشكل أساسي في خمس دول عربية، هي السعودية والإمارات ومصر وقطر والجزائر، حيث استحوذت هذه الدول مجتمعة على 75.6 في المائة من استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2009. ويُشار إلى أن حجم استهلاك الدول العربية من الغاز الطبيعي بلغ 8.5 في المائة من إجمالي استهلاك العالم في عام 2009، في حين بلغت حصة الدول الصناعية 49.1 في المائة مقابل 19 في المائة لدول الاتحاد السوفيتي السابق و23.5 في المائة للاقتصادات الناشئة.

### الطاقة الكهرومائية

لا تتوفر لدى الدول العربية سوى إمكانيات محدودة لتوليد الطاقة الكهرومائية نظراً لضآلة المصادر المائية المتاحة اللازمة لإنشاء محطات الطاقة الكهرومائية. لذلك تساهم هذه الطاقة بشكل محدود في موازين الطاقة في الدول العربية. وتوجد إمكانيات بسيطة لتوليد الطاقة الكهربائية في عدد قليل من الدول العربية، هي مصر والعراق والمغرب والسودان وسورية ولبنان والجزائر، حيث بلغ حجم استهلاك الطاقة الكهرومائية في هذه الدول حوالي 141 ألف ب ن م ي في عام 2009. ولم تتجاوز حصة الطاقة الكهرومائية في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية 1.4 في المائة في عام 2009. وقد بلغ استهلاك الدول العربية حوالي 1.5 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الطاقة الكهرومائية في عام 2008، في حين بلغت حصة الاقتصادات الناشئة 50.7 في المائة مقابل 40.4 في المائة للدول الصناعية و7.5 في المائة لدول الاتحاد السوفيتي السابق.

### الفحم

يساهم الفحم أيضاً بشكل محدود في ميزان الطاقة في عدد قليل من الدول العربية، هي مصر والجزائر والمغرب ولبنان، حيث بلغ إجمالي استهلاك هذه الدول حوالي 47 ألف ب ن م ي في عام 2009 بالمقارنة مع 31 ألف ب ن م ي في عام 2005. وقد ارتفعت حصة الفحم في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية من 0.35 في المائة في عام 2005 إلى 0.44 في المائة في عام 2009. وبلغ حجم استهلاك الدول العربية نحو 0.07 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الفحم في عام 2009، في حين بلغت حصة الاقتصادات الناشئة 63.6 في المائة مقابل 31.6 في المائة للدول الصناعية و4.7 في المائة لدول الاتحاد السوفيتي السابق.

### الأسعار

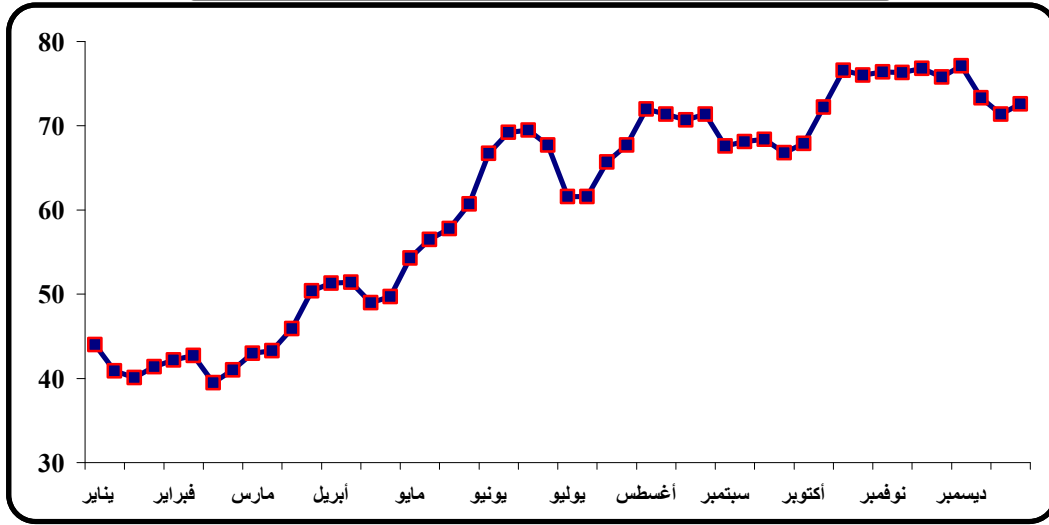
#### أسعار النفط الخام

شهد عام 2009 انخفاضاً في المعدل السنوي لأسعار النفط لأول مرة منذ عام 2001، وبشكل معاكس لآليات عمل السوق التي تمثلت في انخفاض الطلب وتراكم المخزون النفطي العالمي ليصل إلى مستويات تفوق معدلاتها خلال



السنوات الخمس الأخيرة. ويعزى ذلك إلى مرور الاقتصادات العالمية بأسوأ ركود عرفته منذ ثلاثينات القرن الماضي نتيجة للأزمة المالية العالمية. وعلى الرغم من المنحى التصاعدي لأسعار النفط خلال عام 2009، فقد شهد المتوسط السنوي انخفاضاً بنسبة 35.4 في المائة، حيث انخفض معدل سعر سلة خامات أوبك إلى 61 دولار/برميل من 94.4 دولار/برميل خلال عام 2008، الملحق (7/5) والشكل (6).

الشكل (6) : الحركة الأسبوعية لأسعار سلة أوبك، 2009  
(دولار / برميل)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي، 2009.

وتعكس حركة المعدلات النصف سنوية التقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال عام 2009، حيث مالت تارة نحو الارتفاع وأخرى نحو الانخفاض. فقد وصل معدل سعر سلة أوبك إلى 50.7 دولار/برميل خلال النصف الأول من العام مشكلاً انخفاضاً بنحو 32.3 دولار/برميل، أي ما يعادل 39 في المائة، بالمقارنة مع النصف الثاني من العام السابق، وانخفاضاً بنسبة 51.8 في المائة مقارنة بالنصف الأول من عام 2008. أما خلال النصف الثاني من عام 2009 فقد ارتفعت الأسعار بنحو 20.3 دولار للبرميل، أي بنسبة 40 في المائة، مقارنة بالنصف الأول منه، وهو ما يمثل انخفاضاً بنحو 12 دولار للبرميل، أي بنسبة 14.5 في المائة، مقارنة بالنصف المناظر من العام السابق.

ويعزى تصاعد الأسعار منذ الربع الثاني من عام 2009 إلى تضافر عدد من العوامل، أهمها:

- التخفيض الكبير الذي أجرته المنظمة في إنتاجها اعتباراً من بداية شهر يناير 2009 الذي كان عاملاً حاسماً وراء توقف الاتجاه الانخفاضي في الأسعار. كما أن استمرار المنظمة في تطبيق التخفيض طيلة العام ساعد في تقليص حجم الفائض في المعروض في السوق.

● التصميم الدولي على مجابهة الأزمة المالية العالمية والإجراءات التي اتخذتها بعض الدول باتجاه تحفيز اقتصاداتها انعكست إيجاباً على الطلب على النفط. كما ساهمت في الوقت نفسه في بث روح التفاؤل من أن الأسوأ مما في الأزمة قد انتهى وأنها شارفت على الانتهاء بأسرع مما كان متوقعاً.

● اليقين الذي تولد لدى كل من الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء بضرورة العمل سوياً من أجل استقرار الأسعار عند مستويات أعلى مما كانت عليه في بداية العام وبشكل يضمن اجتذاب الاستثمارات الضرورية لصناعة النفط من جهة، وعدم تأثرها سلبياً على النمو الاقتصادي العالمي من جهة أخرى.

● المضاربات التي لعبت دوراً رئيسياً في رفع أسعار النفط إلى مستويات يصعب تفسيرها ضمن إطار أساسيات السوق، حيث وصلت المعدلات اليومية في بعض الأحيان إلى أكثر من 77 دولار/برميل لسعر سلة أوبك، وأكثر من 80 دولار/برميل لسعر الخام الأمريكي الخفيف. ومن الجدير بالملاحظة زيادة تدفق السيولة إلى أسواق النفط منذ بداية العام لأهداف مختلفة منها تخزين النفط في ناقلات كبيرة في عرض البحار انتظاراً لارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى عمليات التحوط من الدولار الضعيف والعائد الاستثماري المنخفض في الأصول الأخرى.

وعلى الرغم من الزيادات الملحوظة في مستويات المخزون التجاري لدى الدول الصناعية بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص، فقد اتخذت الأسعار منحىً تصاعدياً منذ بداية العام وبشكل معاكس للعلاقة التقليدية بين حركة المخزون والأسعار كما ذكر سابقاً. فقد شهد عام 2009 ارتفاعاً ملحوظاً في إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) لتبلغ 6,973 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2009، ويمثل ذلك ارتفاعاً بنحو 168 مليون برميل، أي بنسبة 2.5 في المائة. ويذكر أن مخزون النفط الخام على متن الناقلات وحجم المخزونات المستقلة المتوفرة قريباً من مراكز الاستهلاك، كما في موانئ دول الكاريبي وميناء روتردام وسنغافورة، قد تجاوز مستوى 1,000 مليون برميل في نهاية عام 2008 ليصل إلى 1,089 مليون برميل في نهاية عام 2009. وقد جاء ذلك نتيجة استخدام عدد من الناقلات كخزانات عائمة بلغ إجمالي حمولتها 197 مليون برميل كما في نهاية عام 2009، بزيادة 56 مليون برميل، أي ما يعادل حوالي 40 في المائة بالمقارنة مع عام 2008، الملحق (8/5).

وساهم التخفيض الكبير الذي أجرته منظمة أوبك في سقف إنتاجها في بداية عام 2009 واستمرار تطبيقه طيلة السنة في تخفيض الفائض في الإمدادات في السوق والتأثير على مستوى المخزون التجاري في الدول الصناعية خلال العام. فبعد الزيادة الطفيفة في المخزون الإجمالي للمجموعة بمليون برميل خلال الربع الثاني، فقد ارتفع بمقدار 28 مليون برميل خلال الربع الثالث، في حين شهد الربع الأخير انخفاضاً بواقع 86 مليون برميل ليصل المخزون الإجمالي إلى 2,688 مليون برميل في نهاية العام.

وانعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال العام على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية بشكل عام التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت انخفاضاً في مستوياتها خلال عام 2009 ودرجات متفاوتة. فقد انخفض الخام الجزائري بواقع 36.2 دولار/برميل ليصل إلى 62.1 دولار/برميل خلال العام، أي بنسبة 36.8 في المائة، بينما انخفض خام الكويت الكويتي بواقع 29.9 دولار/برميل ليصل إلى 60.6 دولار/برميل، أي بنسبة انخفاض 33 في المائة، مما أدى إلى تقليص الفروقات بين الخام الجزائري والكويتي ليصبح 1.6 دولار/برميل خلال عام 2009 بالمقارنة مع 7.9 دولار/برميل خلال عام 2008.

وبقدر تعلق الأمر بالخامات العربية الأخرى، فقد انخفض الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 33.2 في المائة ليبلغ 60.9 دولار للبرميل، وخام موربان الإماراتي بنسبة 35.1 في المائة ليصل 63.6 دولار للبرميل، وخام السدرة الليبي بنسبة 36 في المائة ليصل إلى 61.2 دولار/برميل، والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 34.2 في المائة و32.9 في المائة ليصلا إلى 62.2 دولار/برميل و60.3 دولار/برميل تبعاً خلال العام، الجدول رقم (3).

### الجدول رقم (3) أسعار بعض النفوط العربية، 2008-2009

(دولار / برميل)

| نسبة الانخفاض (%) | متوسط 2009 | 2009         |              |              |             | متوسط 2008 | أنواع الخامات         |
|-------------------|------------|--------------|--------------|--------------|-------------|------------|-----------------------|
|                   |            | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول |            |                       |
| 35.5              | 60.9       | 74.8         | 68.0         | 59.1         | 41.7        | 94.4       | العربي الخفيف السعودي |
| 35.6              | 63.6       | 77.0         | 70.0         | 61.1         | 46.1        | 98.7       | خام موربان الإماراتي  |
| 36.8              | 62.1       | 75.2         | 68.6         | 59.4         | 45.3        | 98.3       | خليط الصحراء الجزائري |
| 33.0              | 60.6       | 74.3         | 67.4         | 58.9         | 41.5        | 90.4       | خام التصدير الكويتي   |
| 36.0              | 61.2       | 74.5         | 68.3         | 58.4         | 43.7        | 95.6       | السدرة الليبي         |
| 32.9              | 60.3       | 73.7         | 67.4         | 58.6         | 41.5        | 89.8       | البصرة العراقي        |
| 34.2              | 62.2       | 75.6         | 68.6         | 59.6         | 45.0        | 94.5       | قطر البحري            |
| 36.6              | 58.8       | 72.7         | 65.7         | 55.6         | 41.2        | 92.7       | خليط السويس المصري    |
| 34.6              | 61.7       | 75.3         | 68.6         | 59.0         | 43.9        | 94.3       | عُمان                 |

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2009.

ويتضح أن الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الاسمية والذي بلغ 33.4 دولار للبرميل يفوق الانخفاض في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 1995 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي في

الدول الصناعية حيث انخفض بـ 27 دولار للبرميل أي بنسبة 36 في المائة ليصل متوسطها إلى 48 دولار للبرميل في عام 2009، الملحق ( 9/5).

#### الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

طراً انخفاض كبير على المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة في كافة الأسواق الرئيسية في العالم خلال عام 2009، حيث جاءت بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج. فقد بلغ معدل سعر الغازولين في الخليج الأمريكي 72.9 دولار/برميل في عام 2009، أي بانخفاض 37.3 دولار/برميل، تمثل 33.8 في المائة مقارنة بمعدلات السعر لعام 2008. وفي سوق البحر الأبيض المتوسط وصل معدل السعر خلال العام 56.8 دولار/برميل، بانخفاض 54.7 دولار/برميل، تمثل 49.1 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. كما وصل معدل السعر في سوق روتردام خلال عام 2009 إلى 65.6 دولار/برميل، بانخفاض 32.7 دولار/برميل، تمثل 33.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2008. أما بالنسبة لسوق سنغافورة، فقد وصل معدل السعر إلى 69.3 دولار/برميل خلال عام 2009، بانخفاض 33.3 دولار/برميل، تمثل حوالي 32.5 في المائة مقارنة بأسعار عام 2008. وبالتالي، فقد سجلت السوق الأمريكية أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال عام 2009، تلتها سوق سنغافورة ثم روتردام وأخيراً سوق البحر الأبيض المتوسط التي سجلت أدنى الأسعار.

ومن الواضح أن السعر النهائي لمنتج الغازولين في السوق الأمريكية هو الأقل بسبب الضرائب المنخفضة في تلك السوق، إذ بلغت هذه الضرائب في شهر نوفمبر 2009 حوالي 15.1 في المائة من السعر النهائي للغازولين مقارنة بنسبة 32 في المائة في كندا، و48.7 في المائة في اليابان، و54.5 في المائة في أسبانيا، وأكثر من 60 في المائة في بعض الدول الأوروبية الأخرى.

وفيما يتعلق بأسعار زيت الغاز، فقد بقيت مستوياتها أعلى من تلك المسجلة لكل من الغازولين وزيت الوقود في معظم الأسواق، باستثناء السوق الأمريكية، في عام 2009. ويعود ذلك إلى الطلب المستمر على المنتج صيفا وشتاءً، وخصوصاً في قطاع المواصلات وقطاع التدفئة والتبريد. وشهد عام 2009 انخفاضاً في مستويات أسعار زيت الغاز، حيث سجلت السوق الأمريكية نسبة انخفاض بلغت 44.6 في المائة ليصل معدل السعر إلى 67.2 دولار/برميل خلال السنة. وجاءت سوق روتردام بنسبة انخفاض مقاربة لذلك، حيث بلغت 44.5 في المائة ليصل معدل السعر إلى 69.5 دولار/برميل، ثم سوق سنغافورة بانخفاض 43 في المائة ليصل معدل السعر إلى 70.5 دولار/برميل، وأخيراً سوق البحر الأبيض المتوسط بانخفاض 38.9 في المائة ليصل معدل السعر إلى 76.5 دولار/برميل.

وانخفضت أسعار زيت الوقود خلال عام 2009 في جميع الأسواق، حيث وصل معدلها في السوق الأمريكية إلى 57.6 دولار/برميل، بانخفاض 22.5 في المائة، وفي سوق سنغافورة وصل إلى 57.2 دولار/برميل، بانخفاض 24.7 في المائة، ووصل إلى 55.8 دولار/برميل في سوق البحر الأبيض المتوسط، بانخفاض 28.4 في المائة. أما في سوق روتردام، فقد وصل السعر إلى 54.3 دولار/برميل خلال العام، بانخفاض نسبته 31.2 في المائة.

أما فيما يتعلق بتطور أسعار المنتجات النفطية في الدول العربية، فقد قامت ثمان دول عربية برفع أسعار المنتجات البترولية خلال السنوات الماضية. ولجأت بعض هذه الدول إلى سياسة الرفع التدريجي للتخفيف من عبء الدعم على المالية العامة، بينما عمد البعض الآخر إلى رفع الأسعار لتحقيق التقارب بين الأسعار المحلية من ناحية، وبين التكاليف الاقتصادية وأسعار الطاقة في الأسواق الدولية من ناحية أخرى.

### أسعار شحن النفط الخام

شهدت أسعار شحن النفط الخام ولكافة الاتجاهات انخفاضاً حاداً بنسبة تخطت 60 في المائة مقارنة بالمستويات التي وصلتها خلال عام 2008 لأسباب أهمها الأزمة المالية العالمية وما أدت إليه من ركود اقتصادي وانخفاض في الطلب على النفط الذي انعكس في النهاية على انخفاض في حجم تجارة النفط الدولية، وبالتالي انخفاض في الطلب على الناقلات بكافة أشكالها وفي كافة الاتجاهات.

وقد بلغ معدل سعر الشحن خلال عام 2009 للشحنات النفط المتجهة من موانئ الخليج العربي إلى الشرق للناقلات الكبيرة بحمولة 230-280 ألف طن ساكن نحو 42 نقطة على المقياس العالمي (World Scale-WS)<sup>(3)</sup>، بانخفاض 94 نقطة، والتي تمثل حوالي 69 في المائة مقارنة بمعدل سعر الشحن لعام 2008.

أما بالنسبة لمعدل أسعار الشحن للشحنات المتجهة من الخليج العربي إلى الغرب بحمولة 270-285 ألف طن ساكن، فقد وصل خلال عام 2009 إلى 31 نقطة على المقياس العالمي، وبانخفاض مقداره 68 نقطة، والتي تمثل 68.6 في المائة مقارنة بمعدل عام 2008. كما طرأ انخفاض حاد أيضاً بالنسبة لأسعار الشحن ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط والناقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم بحمولة 80-85 ألف طن ساكن، حيث وصل معدل سعر الشحن خلال عام 2009 إلى 83 نقطة على المقياس العالمي، وبانخفاض 122 نقطة، والتي تمثل حوالي 59.5 في المائة مقارنة بمعدل عام 2008.

(3) المقياس العالمي (World Scale) هو طريقة مستخدمة لاحتساب أسعار الشحن، حيث أن نقطة واحدة على المقياس العالمي تعني 1 في المائة من سعر النقل القياسي لذلك الاتجاه.

وتجدر الإشارة إلى أن أسعار شحن النفط الخام من الخليج العربي باتجاه الشرق والغرب قد سجلت أعلى مستوياتها في بداية العام، حيث بلغت 58 نقطة لوجهة الشرق و41 نقطة لوجهة الغرب خلال شهر يناير 2009، ثم أخذت بالانخفاض لتصل إلى أدنى مستوياتها خلال شهري أبريل ومايو من العام، أعقبها فترات من الصعود والنزول خلال النصف الثاني من العام. أما بالنسبة لوجهة البحر الأبيض المتوسط، فقد استهلكت عام 2009 بمستوى 106 نقطة ثم استمرت بالانخفاض لغاية وصولها إلى الحد الأدنى 62 نقطة خلال شهر أبريل، أعقبها فترة من التقلبات خلال الأشهر المتبقية من العام لتسجل أعلى مستوياتها خلال ديسمبر بواقع 113 نقطة.

#### أسعار الغاز الطبيعي

شهد متوسط أسعار الغاز الطبيعي، سواء المنقول بواسطة خطوط الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسيل، انخفاضاً في بعض الأسواق الرئيسية خلال عام 2009 بالمقارنة مع معدلاتها خلال عام 2008، حيث انخفض معدل سعر الغاز الطبيعي المسيل الواصل إلى اليابان خلال عام 2009 بنسبة 28 في المائة ليصل إلى 9 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، والى كوريا بنسبة 30.4 في المائة ليصل إلى 9.6 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. كما انخفض متوسط سعر الغاز الطبيعي المنقول عبر الأنابيب في ألمانيا بنسبة 26.7 في المائة ليصل إلى 8.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي الولايات المتحدة بنسبة 55.7 في المائة ليصل إلى 3.9 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي المملكة المتحدة بنسبة 55.6 في المائة ليصل إلى 4.8 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي كندا بنسبة 57.5 في المائة ليصل إلى 3.4 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، الجدول رقم (4).

#### الجدول رقم (4)

#### أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة (2009-2005)

(دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)

| الغاز الطبيعي المسال |         | الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب |                  |          |         |      |
|----------------------|---------|---------------------------------------|------------------|----------|---------|------|
| كوريا                | اليابان | كندا                                  | الولايات المتحدة | بريطانيا | ألمانيا |      |
| 6.9                  | 6.0     | 7.3                                   | 8.8              | 7.4      | 5.9     | 2005 |
| 9.2                  | 7.0     | 5.8                                   | 6.8              | 7.9      | 7.8     | 2006 |
| 9.5                  | 7.8     | 6.2                                   | 6.9              | 6.0      | 8.0     | 2007 |
| 13.8                 | 12.5    | 8.0                                   | 8.8              | 10.8     | 11.6    | 2008 |
| 9.6                  | 9.0     | 3.4                                   | 3.9              | 4.8      | 8.5     | 2009 |

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بترولיום، 2010.

## صادرات النفط والغاز الطبيعي

### الصادرات النفطية للدول العربية

بلغ إجمالي كمية الصادرات العالمية من النفط الخام ومنتجاته نحو 52.9 مليون ب/ي في عام 2009، منخفضة بحوالي 1.7 مليون ب/ي، أي بنسبة 3.1 في المائة مقارنة بعام 2008. وقد استأثرت منطقة الشرق الأوسط بحصة 34.8 في المائة من إجمالي تلك الصادرات، تلتها دول الاتحاد السوفيتي السابق بحصة 17.1 في المائة، ثم منطقة غرب أفريقيا بحصة 8.3 في المائة.

وعلى مستوى الدول العربية، شكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي 35.3 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، إذ بلغت نحو 18.7 مليون ب/ي في عام 2009، مشكلة ارتفاعاً بمقدار 900 ألف ب/ي، أي بنسبة 5 في المائة، مقارنة بحجم صادراتها لعام 2008، الجدول رقم (5).

#### الجدول رقم (5)

#### الصادرات النفطية العالمية في عامي 2008 و2009

(ألف برميل في اليوم)

| 2009        | 2008        |  |
|-------------|-------------|--|
| 5.8         | 6.1         | أمريكا الشمالية                                    |
| 3.7         | 3.6         | أمريكا اللاتينية                                   |
| 1.9         | 2.0         | الدول الأوروبية                                    |
| 9.1         | 8.2         | الاتحاد السوفيتي السابق                            |
| 25.6        | 28.0        | الشرق الأوسط وأفريقيا                              |
| 5.4         | 5.4         | دول آسيا والمحيط الهادي                            |
| 1.4         | 1.3         | بقية دول العالم                                    |
| <b>52.9</b> | <b>54.6</b> | <b>الإجمالي العالمي</b>                            |
| <b>18.7</b> | <b>17.8</b> | <b>الدول العربية</b>                               |
| <b>35.3</b> | <b>32.6</b> | <b>حصة الدول العربية من الإجمالي ( في المائة )</b> |

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بتروليم، 2010.

ويُشار في هذا الصدد إلى أن ست دول عربية، هي الإمارات والجزائر والسعودية والعراق والكويت وليبيا استحوذت على 16.2 مليون ب/ي، أي ما يمثل 87 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العربية خلال عام 2009. فقد بلغت صادرات السعودية من النفط 7.5 مليون ب/ي، تلتها الإمارات والكويت بصادرات وصلت إلى 2.2 مليون ب/ي و2.1 مليون ب/ي على التوالي، والعراق بصادرات 1.8 مليون ب/ي، ثم ليبيا بنحو 1.4 مليون ب/ي، والجزائر بمقدار 1.1 مليون ب/ي.

أما فيما يتعلق باتجاه الصادرات النفطية من الدول العربية، متمثلة في مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى بقية دول العالم خلال عام 2009، فقد تركزت في قارة آسيا بنسبة 67.8 في المائة، الجدول رقم (6).

**الجدول رقم (6)**  
**اتجاه الصادرات النفطية العربية في عام 2009**

| الحصة (في المائة) | الكمية (مليون ب/ي) |                  |
|-------------------|--------------------|------------------|
| 12.2              | 2.5                | أمريكا الشمالية  |
| 1.0               | 0.2                | أمريكا اللاتينية |
| 18.5              | 3.8                | الدول الأوروبية  |
| 0.5               | 0.1                | استراليا         |
| 11.2              | 2.3                | الصين            |
| 11.2              | 2.3                | الهند            |
| 17.6              | 3.6                | اليابان          |
| 4.9               | 1.0                | سنغافورة         |
| 22.9              | 4.7                | دول آسيوية أخرى  |
| <b>100.0</b>      | <b>20.5</b>        | <b>الإجمالي</b>  |

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بتروليوم، 2010.

#### قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية(4)

انعكس الانخفاض الحاد الذي شهدته معدلات أسعار النفط خلال عام 2009 الذي بلغ حوالي 33 دولار/برميل بشكل سلبي على قيمة الصادرات النفطية العربية التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط، والداعم الرئيسي لاحتياجات مصارفها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها.

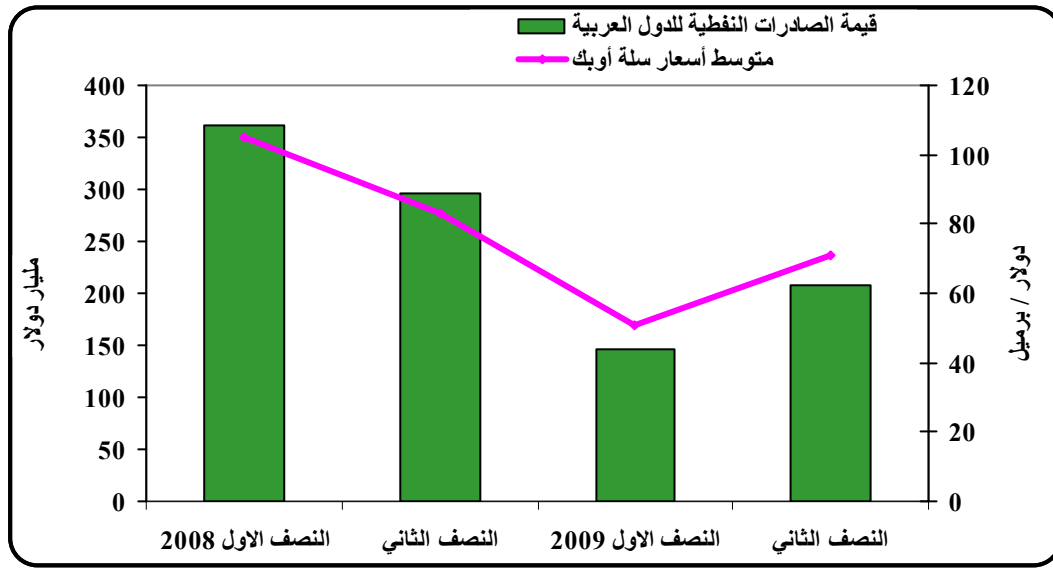
ولعل البيانات النصف سنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية المقدره للدول العربية تعطي صورة أوضح للأثار السلبية التي نجمت عن انخفاض الأسعار خلال عام 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية. ومن خلال تتبع انعكاس التطورات الأخيرة في أسعار النفط على قيمة الصادرات النفطية للدول العربية، تشير التقديرات الأولية إلى بلوغها 145.5 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2009 عندما كانت أسعار النفط في حدود 50.7 دولار للبرميل، لترتفع بعد ذلك خلال النصف الثاني من العام إلى 207 مليار دولار نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى 71 دولار للبرميل.

(4) تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية على النحو التالي:  
تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول العربية وذلك بطرح الاستهلاك السنوي من الإنتاج السنوي، وبعد ذلك تم احتساب المعدل السنوي للأسعار الفورية لخامات كل دولة، وبضرب المعدل السنوي للسعر في حجم الصادرات النفطية السنوية تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية.



وعند مقارنة قيمة الصادرات النفطية المقدرة بين النصف الأول من عام 2009 والنصف الأول من عام 2008 يلاحظ انخفاضها بحوالي 215 مليار دولار أي بنسبة 59.7 في المائة، نتيجة لانخفاض أسعار النفط بنسبة 52 في المائة. أما خلال النصف الثاني من عام 2009، فقد ارتفعت قيمة الصادرات بنحو 67 مليار دولار مقارنة بالنصف الأول من ذات العام، أي بنسبة 20 في المائة، نتيجة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 40 في المائة، الشكل (7).

الشكل (7) : المعدلات النصف السنوية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية، 2008-2009



المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي 2009.

وعند المقارنة السنوية يلاحظ انخفاض قيمة الصادرات النفطية للدول العربية من حوالي 623 مليار دولار في عام 2008 إلى حوالي 379 مليار دولار عام 2009، ويمثل ذلك انخفاضاً بمقدار 244 مليار دولار أي بنسبة 39.3 في المائة. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى انعكاسات الأزمة المالية على أسعار النفط التي انخفضت بمقدار الثلث مقارنة بالعام السابق، وعلى إنتاج النفط الذي انخفض بوجه خاص في الدول العربية السبع المنضوية تحت مظلة منظمة أوبك التي أقرت خفضاً في حصصها الإنتاجية هو الأعلى على الإطلاق، بواقع 4.2 مليون ب/ي منذ بداية عام 2009.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تباينت نسبة الانخفاض من قطر لآخر. فعلى سبيل المثال انخفضت قيمة الصادرات النفطية بنسبة تراوحت ما بين 36.3 في المائة إلى 51.4 في المائة في كل من السودان والجزائر والبحرين والإمارات واليمن. وانخفضت في ليبيا بنسبة 43.5 في المائة، وفي السعودية وقطر بنسبة 41.6 في المائة و41 في المائة على التوالي، وفي الكويت وعمان بنسبة 27.4 في المائة و26.8 في المائة على التوالي.

يذكر أن قيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الحقيقية لعام 1995 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، قد انخفضت من حوالي 499 مليار دولار في عام 2008 إلى حوالي 298 مليار دولار في عام 2009، بما يمثل انخفاضا بنسبة 40.2 في المائة، الملحق (10/5).

### صادرات الغاز الطبيعي

ارتفع إجمالي كمية الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي بنوعيه (غاز الأنابيب و الغاز الطبيعي المسيل) بنسبة 7.7 في المائة خلال عام 2009 ليبلغ 876.5 مليار متر مكعب، مقارنة بحوالي 813.8 مليار متر مكعب في عام 2008. فقد ارتفعت الكميات المصدرة بواسطة الأنابيب بنسبة 7.9 في المائة لتصل إلى 633.8 مليار متر مكعب في عام 2009، مشكلة حصة 72.3 في المائة من إجمالي صادرات الغاز العالمية في عام 2009 مقارنة بحصة 72.2 في المائة في عام 2008. كما ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي بواسطة الناقلات على شكل غاز طبيعي مسيل بنسبة 7.2 في المائة لتبلغ 242.8 مليار متر مكعب مستأثرة بحصة 27.7 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية خلال عام 2009، مقارنة بحصة 27.8 في المائة خلال عام 2008.

وشهدت كميات الغاز الطبيعي المصدرة من الدول العربية إلى الأسواق العالمية، سواء على شكل غاز طبيعي مسيل أو بواسطة خطوط الأنابيب، انخفاضا في مستوياتها خلال عام 2009 لتصل إلى 167.6 مليار متر مكعب مقابل 170.1 مليار متر مكعب في عام 2008، أي بانخفاض نسبته 1.5 في المائة. وقد استحوذت صادرات الغاز الطبيعي العربية على نسبة 19.1 في المائة من الإجمالي العالمي. وجاءت قطر في المرتبة الأولى بين الدول العربية المصدرة للغاز الطبيعي، حيث بلغت صادراتها 68.2 مليار متر مكعب، أي ما نسبته 40.7 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية في عام 2009، تلتها الجزائر في المرتبة الثانية حيث بلغ إجمالي صادراتها 52.7 مليار متر مكعب بحصة بلغت 31.4 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية، ثم مصر بحصة 10.9 في المائة، فعمان بحصة 6.9 في المائة، فليبيا بحصة 5.9 في المائة، ثم الإمارات بحصة 4.2 في المائة، وأخيراً اليمن بحصة 0.3 في المائة.

وقد انخفضت صادرات الغاز الطبيعي العربي بواسطة الأنابيب من 75.5 مليار متر مكعب في عام 2008 إلى 65.3 مليار متر مكعب في عام 2009. وقد شكلت هذه الصادرات حوالي 39 في المائة من إجمالي الصادرات العربية ونحو 10.3 في المائة من الإجمالي العالمي. أما صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل فقد ارتفعت من 94.6 مليار متر مكعب في عام 2008 إلى 102.3 مليار متر مكعب في عام 2009. وقد مثلت هذه الصادرات حوالي 61 في المائة من إجمالي صادرات الغاز العربية، ونحو 42.1 في المائة من إجمالي صادرات الغاز العالمية في عام 2009، الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7)  
اتجاه صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه في عام 2009

(مليار متر مكعب)

| الإجمالي | عبر الناقلات | بواسطة الأنابيب |   |
|----------|--------------|-----------------|---|
| 52.7     | 20.9         | 31.8            | الجزائر                                     |
| 11.5     | 11.5         | 0.0             | عمان  |
| 9.9      | 0.7          | 9.2             | ليبيا                                       |
| 18.3     | 12.8         | 5.5             | مصر   |
| 68.2     | 49.4         | 18.8            | قطر   |
| 7.0      | 7.0          | 0.0             | الإمارات العربية                            |
| 0.4      | 0.4          | 0               | اليمن                                       |
| 167.6    | 102.3        | 65.3            | إجمالي الدول العربية                        |
| 19.1     | 42.1         | 10.3            | حصة الدول العربية من الإجمالي ( في المائة ) |

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بتروليوم، 2010.

أما فيما يتعلق باتجاه صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب، فقد بلغت صادرات قطر إلى الإمارات العربية المتحدة حوالي 17.3 مليار متر مكعب، في حين بلغت صادرات الجزائر إلى إيطاليا نحو 21.4 مليار متر مكعب وإلى البرتغال 1.3 مليار متر مكعب وإلى أسبانيا 6.9 مليار متر مكعب وإلى تونس 1.25 مليار متر مكعب، وإلى المغرب 0.5 مليار متر مكعب. وقد بلغت صادرات مصر إلى الأردن 2.8 مليار متر مكعب، أما صادرات ليبيا إلى إيطاليا فقد بلغت 9.2 مليار متر مكعب.

وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي المسال المنقول بواسطة الناقلات، كان اتجاه صادرات قطر إلى كل من أمريكا الشمالية وأوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي، في حين كان اتجاه صادرات كل من الجزائر وعمان إلى أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي، والإمارات إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي. أما اتجاه صادرات مصر من الغاز الطبيعي المسال، فقد شمل أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي، الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8)

اتجاه صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه في عام 2009

(مليار متر مكعب)

| من / إلى             | أوروبا      | أمريكا الشمالية | أمريكا الجنوبية | آسيا والمحيط الهادي | الشرق الأوسط | أفريقيا     | الإجمالي     |
|----------------------|-------------|-----------------|-----------------|---------------------|--------------|-------------|--------------|
| الجزائر              | 50.7        | 0               | 0               | 0.24                | 0            | 1.75        | 52.4         |
| عمان                 | 1.38        | 0               | 0               | 10.09               | 0            | 0           | 11.6         |
| ليبيا                | 9.9         | 0               | 0               | 0                   | 0            | 0           | 9.9          |
| مصر                  | 6.7         | 4.9             | 0.2             | 1.0                 | 5.5          | 0           | 18.3         |
| قطر                  | 18.8        | 0.6             | 0.2             | 29.9                | 18.7         | 0           | 68.2         |
| الإمارات العربية     | 0.1         | 0               | 0               | 6.9                 | 0            | 0           | 7.0          |
| اليمن                | 0.1         | 0.1             | 0               | 0.2                 | 0            | 0           | 0.4          |
| <b>الدول العربية</b> | <b>87.6</b> | <b>5.6</b>      | <b>0.4</b>      | <b>48.5</b>         | <b>24.3</b>  | <b>1.75</b> | <b>167.6</b> |

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتس بتروليم، 2010.

منتدى الدول المصدرة للغاز

من التطورات الهامة التي شهدتها عام 2009 فيما يتعلق بصناعة الغاز الطبيعي انعقاد الاجتماع الوزاري التاسع لمنتدى الدول المصدرة للغاز بالعاصمة القطرية، الدوحة، بتاريخ 2009/12/9، الذي تم خلاله اختيار أمين عام للمنتدى.

ويهدف المنتدى الذي تأسس في عام 2008 في المقام الأول إلى تنسيق سياسات الغاز للدول الأعضاء ودعم وتعزيز التعاون الفني وتبادل الخبرات فيما بينها للمساهمة في تطوير صناعة الغاز، وكذلك بحث الشراكة بين الدول المنتجة للغاز والسعي لمد جسور الحوار مع الدول المستهلكة له، وسبل تحقيق استقرار للأسعار في مستوى مقبول بالنسبة للمنتجين والمستهلكين. وينطلع المنتدى إلى أن يصبح أهم التنظيمات التي تعنى بشؤون الغاز وتنظيم تجارته، وأن يكون منبراً معبراً عن مواقف وآراء الدول المصدرة للغاز بشأن الآليات المناسبة لأسواق الغاز، وغيرها من المسائل ذات الصلة بصناعة وأسواق الغاز.

ويضم المنتدى في عضويته إحدى عشر دولة، هي ليبيا والجزائر وروسيا ومصر وقطر وغينيا الاستوائية ونيجيريا وترينداد وتوباغو وفنزويلا وبوليفيا وإيران. وقد تم الإعلان عن إنشاء المنتدى بعد 7 اجتماعات وزارية كان أولها في عام 2001 في إيران وآخرها في عام 2008 في موسكو نتج عنه الإعلان عن إنشاء المنتدى رسمياً وتم اختيار العاصمة القطرية الدوحة مقراً له. وقد تقرر في الاجتماع الثامن تعيين وزير الطاقة والصناعة القطري رئيساً للمنتدى ووزير

الطاقة والمعادن الجزائري نائب له، كما تم اعتماد اللجنة التنفيذية للمنتدى. وانهقد الاجتماع الوزاري التاسع لمنتدى الدول المصدرة للغاز بالعاصمة القطرية الدوحة بتاريخ 2009/12/9. وخلال الاجتماع تم اختيار المرشح الروسي، أميناً عاماً للمنتدى لعامي 2010 و2011، في حين تم تعيين وزير الطاقة والمعادن الجزائري رئيساً للمنتدى لعام 2010 وذلك وفقاً للترتيب الأبجدي للدول الأعضاء. ويتضمن برنامج عمل الأمانة العامة للمنتدى خلال المرحلة القادمة وضع الخطط المستقبلية للمنتدى وعرض التصورات الخاصة بتقديم الدعم للدول الأعضاء لمساعدتها على تطوير مواردها من الغاز الطبيعي.